إرشادات عن بدائل المخيمات – قائمة الخيارات
سبتمبر ٢٠١٨

نظرة عامة / الوضع الحالي:

إن تصاعد الصراع في اليمن منذ مارس ٢٠١٥ نتج عنه ارتفاع في عدد النازحين داخلياً إلى أكثر من ٢,٠٠٠,٠٠٠ (اثنين مليون شخص). ومع استمرار هذا الصراع واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية تزداد موجات النزوح الداخلي وتشير التقديرات إلى ان عدد الأشخاص النازحين بات مرشح للزيادة خلال الأشهر القادمة خصوصاً مع استمرار حالة الطوارئ في الساحل الغربي. حاليا أدى الصراع الجاري في اليمن إلى رفع عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة إلى ٢٢,٥ مليون نسمة، أي ما نسبته ٧٥ % من إجمالي عدد السكان في هذا البلد.

بيد أن المجتمع المستضيف لديه طاقة استيعابية كبيرة لاستضافة النازحين، وهذا هو الخيار الأفضل لغالبية النازحين داخلياً، إلا انه لا توجد حتى الآن أي محاولة لتقييم تلك الطاقة الاستيعابية وتحديد ماهية الطاقة الاستيعابية الموجودة فعلياً التي بالإمكان دعمها. وبالمثل، وعلى الرغم من أن خيار استئجار مسكن هو ثاني خيار يفضله النازحون، وعلى الرغم من أن معونات الإيجار تشكل جزء كبير من استجابة كتله المأوى/ المواد غير الغذائية/ أدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها، إلا انه لم توجد أي محاولة لتقييم الطاقة الاستيعابية الكلية لإجمالي المساكن المعدة للإيجار والقدرة على استيعاب المزيد من العائلات. لذا فان هذه التقييمات يجب ان تكون جزء لا يتجزأ من أي بدائل للمخيمات لضمان أنها خيارات وبدائل قابلة للتطبيق.

لا يوجد حتى الآن مخيمات رسمية في اليمن ويعود ذلك بقدر كبير إلى حقيقة ان النازحين يفضلون العيش مع عائلات/المجتمع المضيف، وبسبب ندرة وجود أراضي مناسبة لإقامة المخيمات عليها، وكذا لان المجتمع الإنساني بات يفضل دعم خيارات المأوى التي يفضلها النازحون أنفسهم، نظرا لان المجتمع الإنساني اكتسب خبرة ودرساً من تجربته السابقة في اليمن فقد سبق وان قام المجتمع الدولي بإنشاء مخيمات للنازحين (٢٠١٠- ٢٠١٥ في مديرية حرض بمحافظة حجة) إلا أن تلك المخيمات ساهمت في إطالة النزوح. وعلاوة على ذلك فإنه ونظراً لمحدودية الموارد المتوفرة فقد تم التوصل إلى اتفاق يقضي بان الموارد المطلوبة لإقامة المخيمات وتزويدها بالخدمات من الأفضل استخدامها لتحسين العيش في المجتمعات القائمة ودعم الخدمات الأساسية في المجتمعات المضيفة الأمر الذي يصب في دعم المجتمع اليمني بمفهومه الواسع الذي هو أيضاً في حاله سيئة جداً بل انه وفي بعض الأحيان يكون بحالة أسوء بكثير من حالة النازحين.

وعلاوة على ذلك، فان مسالة دعم المخيمات في ظل هذا المنعطف الراهن لن تتسق مع الإستراتيجية التي تم تبنيها في خطة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠١٨ حيث ينصب التركيز على تحديد ودعم الحلول الأكثر استدامة على المدى الطويل وبما يتماشى مع ما يفضله النازحون أنفسهم.

اعتبارات المخيمات المخطط إقامتها:

يمكن ان تسهل المخيمات سرعة توفير الحماية وسرعة تقديم المساعدات المنقذة للأرواح في حال تدفق النازحين على نطاق واسع. إن إقامة المخيمات يمكن أيضا أن تسهل عملية التعرف على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وعملية توصيل المساعدات إليهم. ومع أن المخيمات تعتبر وسيلة مهمة إلا أنها على الرغم من ذلك قد تقيد حقوق وحريات النازحين وغالباً ما تبقى هذه المخيمات قائمة حتى بعد انتهاء مرحلة الطوارئ على الرغم من أن الأسباب الرئيسية لوجودها قد انتهت أصلا.

وقد أظهرت التجارب والخبرات السابقة في جميع أنحاء العالم بأن المخيمات لها تأثيرات سلبية كبيرة على المدى الطويل لجميع الأطراف المعنية. فالعيش في المخيم يمكن ان يولد عادة الاتكال على الغير ويضعف قدرات النازحين في إدارة حياتهم الخاصة

وهذا يديم صدمة النزوح ويخلق معوقات وعراقيل تعيق التوصل لحلول، أيا كان الشكل الذي يتخذونه. والمخيمات بإمكانها أيضاً ان تضعف الاقتصاد المحلي والخطط التنموية كما تتسبب في حدوث تأثيرات بيئية سلبية في المناطق المحيطة. بل ان المخيمات في بعض الأحيان تساهم في تفشي التعصب والتمييز العنصري ضد مجموعات معينة مثل المهمشين وتزيد من المخاطر الحرجة التي تهدد الحماية بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي ومشاكل حماية الأطفال والاتجار بالبشر. كما ان المخيمات لا تساعد على بسط الأمن، وتصبح وكراً للتجنيد القسري أو لتلقين العقائد للأشخاص النازحين داخلياً. وفي ظل كل هذه المخاطر والتحديات، فقد قرر الكثير من النازحين المكوث خارج المخيمات او المناطق المخصصة لذلك.

وعند إنشاء أي مخيم، فإن المجتمعات الإنسانية والحكومات المضيفة والشركاء يقومون أيضاً باستثمارات كبيرة جدا في البنية التحتية والأنظمة لتوصيل الخدمات الأساسية الى هذه المخيمات. كما يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار ان عملية تشغيل وصيانة هذه المرافق والأنظمة تتطلب أيضا تكاليف كبيرة وغالباً ما يتوجب الاستمرار في تحمل هذه التكاليف لسنوات عدة بل أحيانا لبضعة عقود. إلا أن كل هذه الاستثمارات تضيع تلقائياً بمجرد عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية خصوصاً إذا تم إنشاء هذه المخيمات في مناطق نائية معزولة وبعيدة عن التجمعات السكانية المحلية، لذا فان هذه المرافق والأنظمة تصبح هباء منثورا.
وبما أن المجتمع الإنساني سيظل دوماً مسئولا عن ضمان تلبية احتياجات النازحين ، إلا أن المخيمات في كثير من الأحيان ليست الآلية الوحيدة أو الأفضل لتقديم الخدمات.

فقبل كل شي، فإن بدائل المخيمات يجب أن تكون أكثر استدامة وتتسم بكونه أكثر كفاءة وفاعلية من حيث التكلفة، والسبب في ذلك هو لأن هذه البدائل تسخر إمكانات النازحين وترشد تكاليف تقديم المساعدات وتسمح بزيادة المساعدة المركزة التي تستهدف الأشخاص الأكثر احتياجاً. إن إنجاز هذه الأهداف يحتاج إلى استثمار مبكر لضمان تحقيق هذه الكفاءات لاحقاً. كما أن عملية وضع بدائل أخرى عوضاً عن إنشاء مخيمات هي عملية تتطلب أيضاً تعزيز الحماية ورصدها الأمر الذي قد يتطلب حشد قدر من الأيادي العاملة والموارد اكبر بكثير من تلك اللازمة للقيام بتعزيز الحماية ورصدها داخل المخيمات. إلا أن هذه الزيادة في التكاليف ينبغي خفضها عن طريق تقليل المساعدة المباشرة نظراً لان الكثير من النازحين سيصبحون معتمدون على أنفسهم وقادرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية عاجلاً وليس آجلاً.

قائمه الخيارات:

وفي إطار دعم الحكومة اليمنية، فإن المجتمع الإنساني سيسعى لإيجاد حلول مأوى بديلة للنازحين وسيعتبر بناء المخيمات كملاذ أخير بما يتماشى مع أفضل الممارسات المعمول بها في جميع أنحاء العالم. لذا فان إنشاء مخيمات النازحين يجب أن يكون كخيار الملاذ الأخير فقط وذلك بعد ان يكون قد تم استكشاف كل الخيارات الممكنة الأخرى بالتشاور مع السلطات ومع النازحين خصوصاً النساء والأطفال والضعفاء والأقليات الذين يواجهون صعوبات عديدة خاصة بهم.

ولدعم الحكومة اليمنية فان المجتمع الإنساني مسئول عن ضمان أن النازحين قادرين على الحصول على المساعدات وخدمات الحماية وفي أمكان سكنهم. فالملايين من النازحين فضلوا عدم الإقامة في مخيمات وقد استقروا بأمان في المناطق الريفية او في المناطق الحضرية، حيث يعيشون في منازل او أراضي مستأجرة، أو يمتلكونها أو يشغلونها بشكل غير رسمي أو تم استضافتهم من قبل العائلات أو المجتمعات. ومع ذلك إلا أن المخيمات تعتبر ميزة مهمة للمشهد الإنساني.

إن إتباع البدائل للمخيمات يعني العمل على إزالة الحواجز التي تعيق النازحين من الحياة الكريمة والمستقلة بشكل أكبر بما يضمن حياة طبيعيه كتلك التي يعيشها سائر أفراد المجتمع، سواء من بداية وقت النزوح أو بعد ذلك وبأقرب وقت ممكن. وسيتم إلى أقصى حد دمج فرص سبل العيش في جميع البدائل التي يجري النظر فيها.

إن كتله المأوى /المواد الغير غذائية /إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها وبالتعاون مع شركائها والسلطات المحلية قامت بإعداد وتطوير هذه الإرشادات التي أوصت بقائمه من الخيارات لصالح النازحين في حالات النزوح التي يكون فيها الأوضاع في المناطق الأصلية تم تحديدها من قبل المجتمع الإنساني بأنها غير آمنة للعودة. وكل خطوة في قائمه الخيارات يجب ان يتم استكشافها بشكل شامل ويتم تقييمها مع المجتمعات المتضررة وذلك قبل الانتقال إلى الخطوة التي تليها وهكذا حتى آخر خيار في القائمة. إن قائمه الخيارات هذه سيتم تقديمها بالتشاور مع السكان المتضررين من خلال عقد جلسات نقاش بؤرية لضمان تقديم الاستجابة الأكثر ملائمة.

على الرغم من أن هناك اتفاق على تنفيذ استجابة متكاملة لتلبية احتياجات النازحين في اليمن إلا انه تم تحقيق نجاحات محدودة حتى الآن، لكن ومنذ ان تم الاتفاق بين منسقي الكتل في تنفيذ مشروع تجريبي في ٤٤ موقع من مواقع استضافة النازحين، فقد حدثت حركة حازمة باتجاه تقديم استجابة منسقة ومتكاملة بقدر اكبر إلى النازحين حتى لو تم تبني تنفيذها في مواقع استضافة النازحين أو في المجتمعات المضيفة.

١. العائلات المستضيفة

طبقاً للتقرير السادس عشر لفريق العمل المعني بحركة السكان الصادر في سبتمبر ٢٠١٧م فإن ٧٧% من العائلات النازحة في اليمن يعيشون مع عائلات مضيفة أو في أماكن خاصة. وقرابة نصف هؤلاء السكان (حوالي ٣٦%) يعيشون مع عائلات مضيفة من الأقارب وحوالي (١١%) مع غير الأقارب. ومن الواضح أن الخيار المفضل للسكن في حالات الطوارئ هو الإقامة مع عائلات مضيفة. لكن الاستضافة المقدمة من قبل العائلات المضيفة تم إرهاقها وباتت بحاجة إلى دعم من المجتمع الإنساني ليبقى خيار مأوى آمن ومستمر. ففي ديسمبر ٢٠١٥م كان ١٧% من النازحين مستضافين في مواقع النزوح إلا أن هذه النسبة ارتفعت في ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٢٣% لان العائلات النازحة التي كانت تعيش مع عائلات مضيفة وفي منازل مستأجرة إلى مواقع مضيفة انتقلت للعيش في مواقع استضافة النازحين نظراً لعدم وجود دعم مستمر وأيضا لارتباط هذا الأمر بطبيعة مواقع استضافة النازحين بحيث أن النازحين المقيمين هناك يتم التعرف عليهم فيه بسهوله أكبر ويحدوهم أمل الحصول على مساعدة، وهوشي مستجد ولم يكن يمثل قضية مسبقاً. يجب تزويد العائلات المضيفة بمساعدات إضافية للمأوى بعد إجراء التقييم والتشاور اللازمين مع المستفيدين والعائلات المضيفة. ولتخفيف العبء على العائلات المضيفة وتقليل النزاع المحتمل، يجب تقديم المساعدة للأسر النازحة من أجل تمكينهم في المساهمة بتلبية احتياجاتهم والأسرة المضيفة لتقليل العبء الناجم عن استضافه أسرة إضافية بناءً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة المضيفة.

٢. المعونات الخاصة بالإيجارات

من بين إجمالي عدد السكان الذين يعيشون مع عائلات مضيفة وفي أماكن خاصة فإن حوالي ٢٢% منهم يعيشون في مساكن خاصة مستأجرة. وخيار المأوى هذا يمثل ثاني خيار مفضل للنازحين اليمنيين. ان تقديم معونات الإيجار يعتبر خيار مناسب يعين العائلات على تسديد إيجارات المسكن في فترة انتقاليه إلى حين يصبح بالإمكان العودة ممكنة بدعم من قبل المجتمع الإنساني. كما ان هذا الخيار يمنح مستوى لائق للسكن. ويعتبر هذا الخيار بكونه يتسم بالمرونة وبالإمكان دعمه طالما كان التمويل متاحاً. إن كتله المأوى /المواد الغير غذائية / إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها توصي بتبني خيار معونات الإيجار كخيار المأوى في فترة انتقاليه يتم دعمه لمدة تتراوح بين ٩-١٢ شهراً، ويجب أن تتضمن مشاريع مدرة للدخل حتى تتمكن العائلات من الاستمرار في دعم أنفسهم ودفع الإيجارات بأنفسهم بعد انتهاء فترة الدعم.

٣. المأوى الانتقالي (الأسري والجماعي)

ستعمل كتله المأوى /المواد الغير غذائية /إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها مع السلطات اليمنية المحلية للحصول على أرض للأسر النازحة التي لا تستطيع العودة إلى مناطقها الأصلية ولكن بإمكانها الاستفادة من دعم المأوى الانتقالي في مكان النزوح. الأرض التابعة للحكومة يجب قدر الإمكان أن تكون في مكان يحتوي على كل الخدمات الأساسية مثل المياه والإصحاح البيئي، والصحة ، والتعليم،... الخ. إن كتلة المأوى /المواد الغير غذائية /إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها ستقوم بمساعدة هذه العائلات

من أجل إنشاء المأوى الانتقالي على الأرض التابعة للحكومة أو الأرض التي يمكن أن تحددها الأسر بنفسها (بعقود واتفاقيات عقارية واضحة). إن هذا الخيار يقدم للعائلات خيار مأوى مناسب وكريم ويدعم السوق والاقتصاد المحلي . ولو أن هذه الأراضي ليست بالقرب من الخدمات الأساسية فانه ستكون هناك حاجة إلى تأمين الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والغذاء والمياه والإصحاح البيئي...الخ.

٤. مواقع استضافة النازحين الموجودة مسبقاً (تضمن المدارس/ المراكز الصحية ...الخ)

تم حتى الآن تقييم انه يوجد في اليمن حوالي ٧٧٦ موقع استضافة للنازحين (٤٨٠ مركز جماعي و ٢٩٦ موقع تجمع عشوائي في شهر سبتمبر ٢٠١٧) في ١٦ محافظة من أصل ٢٢ محافظة، وهذه المواقع هي بحالة سيئة جداً. فحوالي ٢٣% من النازحين وجدوا أنفسهم في هذه المواقع عندما لم تعد متاحة أمامهم أي خيارات أخرى غيرها. وعلى الرغم من أن هذا الأمر هو بعيد كل البعد عن الخيار المفضل، إلا أن كتلة المأوى/المواد الغير غذائية/إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها والمجتمع الإنساني يجب أن يكونوا مستعدين للعمل مع السلطات اليمنية لتحديد أي مواقع جماعية محتملة ، مثل المباني الحكومية والخاصة، التي يمكن أن تستخدم لإيواء المزيد من النازحين. يرجى التنويه بان المدارس والمرافق الصحيه مستثناة. وعند الضرورة، فإن هذه المواقع يمكن توسعتها و/أو تطويرها كي تستوعب النازحين الجدد من خلال تزويدها بالمواد اللازمة لإنشاء المأوى الطارئ. وبالتوازي مع ذلك فانه يتوجب إنشاء هياكل (إدارية) لإدارة وتنسيق مواقع استضافة النازحين لتتولى تشكيل وإنشاء لجان مجتمعية للإدارة الذاتية في الموقع. سيتم إجراء تقييمات لقدرات مواقع استضافة ألنازحين من قبل فرق إدارة الموقع والتنسيق كجزء من خطة طوارئ الكتلة.

٥. مواقع جديدة (على المدى القصير): المباني الحكومية والخاصة

يجب على كتلة المأوى/المواد غير الغذائية/ وإدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها وكذا على شركاء الكتلة المعنيون بتحديد حلول المأوى بالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية وإيجاد وتحديد المباني العامة أو الخاصة التي يمكن استخدامها لإيواء النازحين الجدد (الأولوية للمباني الحكومية والخاصة الفارغة لفترة ٦-٩ أشهر قادمة). يرجى التنويه بان المدارس والمرافق الصحيه مستثناة. وهذا الخيار يجب استخدامه فقط في الحالات الطارئة جدا ولمدة لا تزيد عن ٦ أشهر كحد أقصى إلى حين يتم إيجاد حل مأوى مناسب لهذه العائلات.

يمكن استئجار هذه المباني (المباني الخاصة فقط) أما المباني العامة فتمنح من السلطات ويتم تطويرها خصوصاً من حيث مستوى الأمن (الإضاءة، دوريات أمنية، أو برامج المراقبة (الحراسة) المجتمعية، المياه والصرف الصحي وتشييد حواجز للحفاظ على الخصوصية ... الخ). أما في حال إذا لم تكفي المباني الحكومية والخاصة لاستيعاب جميع النازحين، فيمكن إقامة المأوى الطارئ على الأرض. كما يمكن تقديم مأوى قصير الأمد لسد النقص وذلك عبر تقديم خيام في حالات خاصة فقط.

٦. المواقع الجديدة: مخيمات مع مأوى طارئ (خيام) كملاذ أخير

عندما لا توجد أي مباني عامة فارغة أو عندما لا يوجد مكان كاف لاستيعاب جميع النازحين بشكل آمن ويحفظ لهم كرامتهم ويكون أمرا مستبعدا أنهم سيعودون إلى مناطقهم في القريب العاجل ، فإنه يجب إيجاد أراضي مناسبة ليتم عليها إقامة مخيمات للنازحين والشروع في تجهيزها. كما أن مهمة إيجاد وتحديد المواقع المناسبة هي مسئولية السلطات المحلية وبالتعاون مع كتلة المأوى/المواد غير الغذائية/ وإدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها وتحديد اللجان الفنية التابعة لهذه الكتلة والمختصة باختيار المواقع (وتتكون هذه اللجان من الوكالات الإنسانية ذات الخبرة في عملية اختيار المواقع). وللتخفيف من تأثيرات مخيمات النازحين، فإن المواقع يجب أن تكون قريبة من المدن والقرى الموجودة حالياً وذلك لكي يكون بالإمكان لتقليل أو للاستغناء عن الحاجة إلى إنشاء هياكل خدمات موازية للخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والتعليم والنظافة ... الخ

يمكن لوكالات المأوى البدء بإنشاء مأوى طارئ فردي أو جماعي للعائلات إذا لم يتحسن الوضع . يجب أن تكون الخيام هي الحل الأخير والأقل تفضيلا. أما بالنسبة للاعتبارات الخاصة باختيار المواقع فق تم تضمينها في الملحق رقم (١) طي هذه الوثيقة.

إدارة موقع استضافة النازحين المحليين والرقابة عليه وتنسيق أنشطته

إن كتلة المأوى/المواد غير الغذائية/ وإدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها وبالتعاون الوثيق مع السلطات تعمل على إنشاء فرق دعم إدارة وتنسيق المواقع وذلك ضمن جهود الاستجابة للنزوح (سواء في الاستجابة قصيرة الأمد أم في الاستجابة متوسطة الأمد) وتحديداً في مواقع استضافة النازحين التي تستقبل حالات نزوح جديدة. والغرض من هذه الفرق هو لمراقبة الأوضاع ورفع تقارير بشأنها بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالخصوصية، وفي الوقت نفسه تقوم هذه الفرق بتقييم الاحتياجات وضمان أن المعونات الإنسانية يتم توزيعها بالتساوي داخل الموقع. ومع ان كتلة المأوى/المواد غير الغذائية/ وإدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها، وبالتعاون مع السلطات، ستحتفظ بمهمة القيادة والتوجيه العام، إلا أن الكتلة ستوكل إحدى الوكالات أو المنظمات مهمة ومسئولية إدارة موقع واحد أو أكثر يقع في منطقة جغرافية معينة. ويجب منذ البداية تشجيع النازحين للمشاركة في عملية اتخاذ القرار، وعملية التنفيذ والرقابة، الأمر الذي من شأنه تمكين مجتمعات النازحين والحد من الإتكالية وزيادة الاعتماد الذاتي. وكل هذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى جعل النازحين يشاركون بشكل فعال في إيجاد حلول مستدامة لمشكلة نزوحهم.

المراجع:

سياسة بدائل المخيمات لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين:
http://www.unhcr.org/protection/statelessness/5422b8f09/unhcr-policy-alternatives-camps.html

دليل الطوارئ لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين:
https://emergency.unhcr.org/entry/115940/camp-planning-standards-planned-settlements#3,1521084981824

التقرير السادس عشر لفريق العمل المعني بحركة السكان – سبتمبر ٢٠١٧م
تقارير التقييم الأساسي لإدارة مخيمات النازحين وتنسيق أنشطتها – ديسمبر ٢٠١٧م

الملحق رقم (١) معايير اختيار الموقع

يجب ان يتم اختيار المواقع المزمع إقامة المخيمات عليها بالتشاور مع العديد من القطاعات منها: قطاع المياه والصرف الصحي وقطاع الحماية وقطاع الإمداد، بالإضافة إلى استشارة العديد من الأخصائيين مثل خبراء المياه، والمساحين ، والمخططين ، المهندسين، ومهندسو البيئة. أن مسالة تطوير موقع غير مناسب أو الفشل في تطوير أي موقع حسب المعايير الصحيحة هي مسالة يمكن أن ينتج عنها حالات نزوح جديدة الأمر الذي يعني المزيد من الخسائر والتسبب في زيادة القلق لدى الأشخاص النازحين وذوي العلاقة وقد يعرض حياة بعض الناس/المجموعات للخطر.
إن السياق العملياتي والتشغيلي سوف يحدد معايير اختيار الموقع. ومع ذلك إلا انه وبشكل عام فانه يتوجب مراعاة المعايير التالية تحتاج إلى أخذها بعين الاعتبار عند اختيار المواقع التي ستقام عليها مخيمات النازحين:

الطبوغرافيا، تصريف المياه ، طبيعة التربة	تضاريس الأرض يجب أن تسمح بتصريف سريع للمياه ويجب أن يقع الموقع فوق مستوى الإغمار ، ويجب تجنب التربة الصخرية و الصلبة. الأرض المغطاة بالحشائش سوف تقي من الغبار. وبقدر الإمكان يجب تجنب المنحدرات شديدة الانحدار والأودية الضيقة ومجرى السيول. ومن الناحية المثالية فان الموقع يجب أن يكون فيه ميل بنسبة ٢% -٤% من أجل تصريف المياه جيدا ويجب ألا تزيد هذه النسبة عن ١٠% لتجنب عوامل التعرية وتجنب الحاجة إلى إنفاق أموال طائلة على أعمال النقليات والردميات اللازمة لتسوية الأرض لتشييد الطرق والمباني. تجنب المناطق التي قد تتحول إلى مستنقعات أو تتشبع بالرطوبة خلال مواسم هطول الأمطار. استشارة هيئة الأرصاد الجوية الوطنية والمجتمعات المضيفة قبل اتخاذ أي قرار . التربة التي تمتص الماء السطحي بسرعة تساعد على إنشاء المراحيض وحفر بيارات فعالة. التربة السفلية يجب أن تسمح بتسرب جيد للماء (تسمح للتربة بامتصاص الماء وحجز المخلفات الصلبة للمراحيض) التربة الرملية يمكن أن تتميز بخاصية التسريب الجيد لكن الحفر الخاصة ببيارات المراحيض يمكن أن تكون أقل استقرار. الحفر الخاصة ببيارات المراحيض يجب أن لا تصل إلى المياه الجوفية. إن مستوى المياه الجوفية يجب أن يكون على عمق ٣ أمتار على الأقل تحت سطح الموقع. تجنب المواقع الصخرية القوية والغير قادرة على الامتصاص لأنها تعيق عملية تشييد المأوى والمراحيض. قدر الإمكان يجب اختيار الأرض الصالحة لزراعة الخضروات أو الفلاحة البسيطة.
الموارد المائية	اختيار الأماكن القريبة نسبيا لمصادر مياه جيدة وكافية وبشكل مثالي قريبة لأرض مرتفعة تمتلك مجاري جيدة لتصريف المياه السطحية. وبمجرد تحديد الموقع يجب حماية مصادر المياه التي يجب ان تكون على بعد مسافة قصيرة يمكن لأي شخص بلوغها بعد بضعة دقائق سيرا على الأقدام للحصول على الماء.ويجب أن يكون هناك نقطة مياه واحدة على الأقل لكل ٢٥٠ شخص. المسوحات الخاصة بالموارد المالية يمكنها تزويدكم بمعلومات حول أماكن وجود المياه. لا يجب اختيار موقع استنادا الى فرضية أنه سيتم توفير إمدادات المياه بواسطة حفر بئر في الأرض. كما يجب قدر الإمكان تجنب استخدام الوايتات لجلب الماء من مسافات طويلة.
ملكية الأرض	المنظمات الإنسانية لا تشتري ولا تستأجر أرض لغرض تشييد مخيمات للنازحين عليها. يجب أن يتمتع النازحون بالقدرة الكاملة على استخدام الموقع الذي يعيشون فيه، وذلك بالاتفاق مع السلطات المحلية والوطنية. غالباً ما توفر الحكومات أراضي عامة. أما الأراضي الخاصة والمشتركة (من ضمنها أراضي المرعى المفتوح) فيمكن أن تستخدم فقط في حالة إذا أبرمت الحكومة اتفاق قانوني رسمي مع الملاك، طبقاً لقوانين هذا البلد. حالة الأرض التي ستخصص للمواقع يجب أن تكون شاغرة ويتم تأكيد ذلك بصك خطي صادر عن الحكومة . بالتعاون مع الحكومة والمجتمع المضيف، يجب الاتفاق على وتوضيح الحقوق النازحين للقيام بمزاولة نشاطات محددة (جمع الطعام، جمع الحطب، جمع أخشاب البناء وأي مواد أخرى للمأوى مثل الحشائش والطين، جمع أعلاف للماشية ورعي الماشية)

إمكانية الوصول	عليك ضمان أن الموقع لديه طريق فيجب ان يكون بالإمكان الوصول إلى المخيم بما في ذلك خلال موسم هطول الأمطار. تقييم مدى قرب الموقع من الخدمات الوطنية، كالمرافق الصحية والأسواق والمدن ، ونشجع على أهمية ضمان الوصول إلى والحصول على الخدمات الرئيسية. كما يشجع ان يكون للموقع إمكانية للوصول إلى الخدمات الرئيسية قدر الإمكان وتجنب الحاجة لإنشاء وتطوير خدمات موازية لسكان المخيم. يجب التنسيق مع الوكالات التنموية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوزارات الحكومية ذات العلاقة لتأمين تحسين طرق ومسارات الدخول. يجب على الشركاء تمويل تكلفة إنشاء طرق قصيرة للدخول وربط الموقع بالطريق الرئيسية
الأمن	يجب أن يكون الموقع على بعد مسافة مناسبة من الحدود الدولية (٥٠ كيلو متر) وعن مناطق الصراع، وأي مناطق حساسة محتملة (كالمنشئات العسكرية). تجنب الأماكن المعرضة للأحوال المناخية السيئة جداً أو تتفشى فيها الأوبئة الصحية (كالملاريا)، او معرضة للأخطار البيئية أو أي أخطار أخرى. الرياح العاتية قد تدمر المأوى الانتقالي وتزيد من ارتفاع مخاطر نشوب الحرائق. تقييم التغييرات الموسمية. فالمواقع المثالية في الفصول الجافة قد تكون غير صالحة للعيش خلال مواسم هطول الأمطار. تجنب وضع النازحين في الأماكن التي تختلف فيا الظروف المناخية بشكل كبير عن تلك المألوفة لهم في مناطقهم الأصلية.
البيئة والنبات	ضمان أن للموقع غطاء نباتي كافي (حشائش، شجيرات وأشجار)، فالأشجار توفر الظل وتقي من الرياح وتقلل من الغبار وعوامل التعرية. تجنب المواقع التي تكثر فيها سحب الغبار، كونها تسبب أمراض الجهاز التنفسي. تجنب المواقع التي تقع في نطاق مسافة يوم واحد سيرا على الأقدام من المناطق المحمية بيئياً (مثل محميات الحياة البرية). يجب اتخاذ خطوات لضمان الوصول إلى مواقع الاحتطاب بالتعاون مع سلطات الغابات المحلية وبالتشاور مع المجتمع المضيف.